الأمم المتحدة

E/CN.15/2004/L.16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 May 2004
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثالثة عشرة
فيينا، ١١-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤
البند ٤ من جدول الأعمال
أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

فرنسا ومصر ونيجيريا: مشروع قرار

توصي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية في أفريقيا من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يستذكر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي تعهد فيه رؤساء الدول والحكومات بدعم تعزيز الديمقراطية في أفريقيا وبمساعدة الأفريقيين في كفاحهم من أجل السلام الدائم، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، مما يجعل أفريقيا مندمجة في صلب الاقتصاد العالمي،[1]

وإذ يقلقه أن أفريقيا أصبحت في السنوات الأخيرة من المناطق الهامة لعبور المخدرات والاتجار بها وتعاطيها وللاتجار بالأسلحة النارية والبشر، وإذ يضع في اعتباره أن بعض البلدان الأفريقية يواجه أوضاعا غير مستقرة عقب الصراعات،

(1) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٢٧.

120504 V.04-53550 (A)

وإذ يرحب بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون "التنمية والأمن والعدالة للجميع"،[٢] الذي أبرز أن تعاطي المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب وانتشار الأيدز وفيروسه قد أعاقت جميعها التنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ يدرك الصعوبات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ مشاريعه في أفريقيا،

١- يؤكد مجددا أن التطورات الأخيرة تستدعي اهتماما بالغا وبخاصة في مكافحة المخدرات والجريمة؛

٢- يعرب عن تقديره للبلدان المانحة التي دعمت المشاريع المتصلة بمسألتي المخدرات والجريمة في القارة الأفريقية من خلال تبرعاتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويدعو تلك البلدان إلى مواصلة جهودها، كما يدعو سائر البلدان المانحة المحتملة إلى تقديم دعم مماثل؛

٣- يرحب بما يبذله، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهود لتحسين تنفيذ مشاريعه في أفريقيا، سواء داخل المقر أو في الميدان، ويشجع المكتب على مواصلة تلك الجهود؛

٤- يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يُعد ورقة مفاهيمية يحلل فيها الوضع الراهن فيما يتعلق بأهم مسائل المخدرات والجريمة التي تمس القارة الأفريقية، وأثر تلك المسائل في التحديات الانمائية الحالية، والكيفية التي يمكن بها لأنشطة مكافحة الجريمة وتعاطي المخدرات أن تحسن آفاق التنمية المستدامة في أفريقيا، وأن يقترح توجيهات سياساتية واستراتيجيات ومجالات تركيز ذات أولوية لكسب دعم للمساعدات المقدمة إلى بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى؛

٥- يطلب أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رهنا بتوافر أموال خارج نطاق الميزانية، أن يعمل على تعزيز تبادل الآراء، بوسائل مثل تنظيم اجتماع مائدة مستديرة يضم الدول الأعضاء المهتمة والوكالات والمعاهد ذات الصلة التي تقدم مساعدات تقنية إلى أفريقيا، من أجل مناقشة سبل:

---

(2) E/CN.15/2004/2.

(أ) للحد من الاستضعاف الناشئ عن انتشار الإجرام، تحقيقا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

(ب) لإعادة تكييف السياسات الانمائية الحالية للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل توفير ردود مناسبة على مشكلتي المخدرات والإجرام من خلال علاقة تشاركية متينة في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أو في سياق المنظمات الاقليمية؛

(ج) لإعادة توجيه موارد كافية، بما فيها مساعدة إنمائية رسمية، يمكن أن تفضي إلى تحسينات كبيرة في مكافحة المخدرات والإجرام وفي تدعيم مؤسسات العدالة الجنائية؛

٦- يطلب إلى الدول الإعضاء في المنطقة الأفريقية التي يجري تنفيذ مشاريع فيها أن تحشد قدرات أصحاب المصلحة وتبذل قصارى الجهد لتيسير تنفيذ تلك المشاريع؛

٧- يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز أوجه التضافر بين المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأنشطة التعاون الثنائي والاقليمي في المنطقة الأفريقية، خصوصا في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٨- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة عشرة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.